اختتام فعاليات النشاط الأول لبرنامج "الدعم النفسي" للجانحات بصنعاء

■ صنعاء/ بشير الحزمي:

اختتمت بالعاصمة صنعاء فعاليات النشاط التدريبي الاول لبرنامج «الدعم النفسي» للجانحات الذي نفذته على مدى أسبوع مؤسسة ألوان للطفولة بالشراكة والتنسيق مع المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بتمويل من شركات الرويشان وجمعية الهمسا «جميعة زوجات السفراء» وشركة العالمية للطيران مستهدفا 16 طفلة من فئة الجانحات في دار الأمل بصنعاء.

وفي اختتام الدورة أكدت الامين العام للمجلس الاعلى للأمومة والطفولة لمياء الارياني أهمية تنفيذ هذه الفعالية التي تجسدت فيها الشراكة بين الحكومة ومنظمة المجتمع المدني والقطاع الخاص ،في تأهيل هذه الشريحة الضعيفة لتكون قادرة على الاندماج الايجابي والاعتماد على الذات وإعادة ثقتهن بأنفسهن والمجتمع من حولهن.

وأعربت عن شكرها وتقديرها لكافة الشركاء الداعمين للبرنامج .

من جانبها أوضحت رئيسة مؤسسة الوان للطفولة نجوى مسعود أن تنفيذ البرنامج يأتي انطلاقاً من الخطة الإستراتيجية لمؤسسة ألوان للطفولة وأنشطتها التنفيذية لعام 2014م التي تتعهد فيها الجانحات والأحداث بالتدريب والتأهيل من خلال العديد من الدورات الهادفة لتكوين اتجاه ايجابي لديهم نحو أنفسهم والمجتمع .

وقالت أن البرنامج يستهدف تدريب حوالي 100 طفل وطفلة من الجانحين والأحداث . ويهدف الى إعادة بناء شخصية متوازنة للمستهدفين والمستهدفات وإكسابهم الثقة بالنفس وتأهيلهم بمهارات يستطيعون الحصول على فرصة عمل في المجتمع مما يسهل إعادة دمجهم الايجابي في المجتمع بعد خروجهم من مراكز الايواء .

من جهتهن عبرت الفتيات المشاركات في التدريب عن استفادتهن الكبيرة من البرنامج .

وأكدن انه قد أصبح لديهن أهداف يسعين لتحقيقها وأنه بالإرادة والثقة بقدراتهن سيكون بقدرتهن تحقيق المستحيل ،وان الفشل بداية النجاح . متطرقات الى أهمية أن تكون لديهن ثقة بأنفسهن وبقدراتهن للتغلب على أي مواقف صعبة تواجههن .

يذكر أن هذه المبادرة تعتبر أول مبادرة تتبناها مؤسسة ألوان للطفولة في تنمية الفئة ورفدها بالدعم النفسي اللازم لتمكينها من الاندماج في المجتمع حيث يركز البرنامج على العديد من المفردات الهامة أبرزها :الطموح ،التفكير الايجابي ،الثقة بالنفس ،ادارة الوقت ،اكتشاف الذات ،العمل الجماعي.

وفي ختام الدورة تم توزيع الشهادات على المشاركات من الجانحات في دار الأمل بصنعاء .

قضية تسجيل المواليد في اليمن .. هل آن الأوان ليعي الجميع أهميتها ؟!

شهادة الميلاد حق من حقوق الطفل وبدون تسجيل المواليد لا يصبحون مواطنين لهم حقوق وواجبات

أكد عدد من المهتمين بقضايا الطفولة أهمية تسجيل المواليد واستخراج شهادة الميلاد فور ولادة الطفل وذلك كحق من حقوقه . معتبرين أن التهاون من قبل الاسر في هذا الموضوع يعود الى الجهل بأهمية ذلك وأيضا غياب دور الجهات المعنية بتسجيل المواليد . .

وقالوا في استطلاع اجرته صحيفة (14 أكتوبر) حول هذا الجانب أن هناك آثارا سلبية ومشاكل عديدة قد يواجهها الفرد في المستقبل نتيجة عدم تسجيل المواليد وقطع شهادة الميلاد وهو ما يستدعي تكاتف الجهود وتعزيز الوعي المجتمعي إلى جانب قيام الدولة بتوفير خدمة التسجيل في كل مكان يتواجد فيه السكان .. والى التفاصيل :

استطلاع / بشير الحزمي

■حسن الوريث

■ سارة عبدالله عزيز

■ سعاد القعطبي

■ لمياء الارياني

الطفل لا يمكن أن يحصل على حقوقه ما لم يكن لديه وثيقة تثبت وجوده

■ نفيسة الجائفي

العميد سعاد القعطبي مدير عام ادارة الأسرة بوزارة الداخلية قالت : شهادة الميلاد هي اهم وثيقة في حياة الانسان .. تكمن اهميتها باعتبارها حقا من حقوق الطفولة . فمن حق الطفل ان يكون له اسم يعرف به وان يعرف ابويه وكذلك لضمان حقوقه في التعليم والرعاية الصحية ومشاركته وإدماجه في التنمية المجتمعية.

وأضافت بالقول : بدون تسجيل المواليد لا يصبح الانسان مواطناً له حقوق وواجبات ويعتبر كأنه غير موجود في الدولة ، وعدم تسجيل المواليد ايضاً قد يترتب عليه مشاكل اقتصادية واجتماعية لأنه لا يمكن للدولة بناء اي سياسة صحيحة لأي خدمة من الخدمات التي تقدم للمجتمع بما فيها التعليم والصحة ما لم تكن على علم بعدد سكانها الحقيقي وأماكن تواجدهم بدقة .. ومن اهم المعوقات هو عدم توفر قاعدة بيانات وطنية للسجل المدني كمنظومة متكاملة لتسجيل المواليد لكل المواطنين اليمنيين والمقيمين والأجانب في الجمهورية اليمنية.

غياب الوعي

وقالت عدم التبليغ عن حدث الولادة وإصدار شهادة الميلاد هي عوامل تتعلق بغياب الوعي المجتمعي وأيضا عوامل جغرافية كبعد الوحدة الصحية او السكن في مناطق نائية ،او لتسهيل زواج البنات بدون التقيد بسن قانونية .

وأكدت على ضرورة وجود توعية مجتمعية من خلال الاعلام بأهمية شهادة الميلاد وكذلك من خلال البروشورات والفلاشات ومن خلال خطباء المساجد والنزول الميداني وخصوصاً في المناطق التي لا تصل اليها الخدمات .

وأوضحت أن عدم تسجيل الطفل ومنحه شهادة ميلاد خلال ستين يوماً من الولادة تؤدي الى عدم تحديد عمر الطفل وفي حالة الحدث ينشأ صراع بين اهل الجاني والمجنيِ عليه في تصغير وتكبير عمر الحدث وحتى الطب الشرعي لا يستطيع دائماً تحديد العمر بدقة ، وبالتالي فأنه يحرم من حقوقه القانونية التي نص عليها قانون رعاية الطفل ، وهناك اعداد من الاحداث في جرائم القتل تم اعدامهم بسبب عدم وجود وثيقة رسمية مؤكدة عن عمر الطفل الحقيقي .

وقالت : لابد من وجود مواد قانونية الزامية بمنح شهادة الميلاد للمواليد وخلال ستين يوما مجاناً ، وينبغي توفير الخدمة على مستوى الجمهورية في المحافظات والمديريات والعزل والقرى بما في ذلك المناطق النائية وكذلك في دور الرعاية والملاجئ وأماكن تواجد النازحين وفي السفارات بالنسبة للمغتربين وكذلك في المدارس . ويجب أن تحول الى مواد قانونية ملزمة. وأن تحدد فيها عقوبات لأولياء الامور الذين لا يسجلون المواليد في السجل المدني بالمدة القانونية ستين يوما، وأن تكون هناك مواد تعاقب الجهات التي تستقبل الاطفال في رياض الاطفال والمدارس دون شهادة ميلاد ، مؤكدة ضرورة وجود مادة قانونية الزامية وان تكون هناك وحدات تسجيل في كافة المستشفيات والمراكز الصحية في الحارات لان نسبة الولادة في البيوت قد تقدر ب 70 % .

حق من حقوق الطفل

من جانبها قالت لمياء الارياني أمين عام المجلس الاعلى للأمومة والطفولة أن موضوع تسجيل المواليد وقطع شهادات الميلاد هو في الأساس حق من حقوق الاطفال . لان الطفل لن يستطيع الحصول على حقوقه اذا لم يكن هناك وثيقة تثبت وجوده وبالتالي هي الباب الذي يفتح كل الابواب لحقوق الطفل في اليمن ونحن حريصون على ان يكون كل طفل يمنى لديه شهادة ميلاد .

وأضافت بالقول : من الاسباب التى تجعل الاسر لا تهتم بمسألة تسجيل المواليد وقطع شهادة الميلاد هو الجهل بأهميتها والسبب الثاني فرض رسوم وان كانت رمزية تحت أي مسمى لكنها تعد صعبة على اولياء الامور وفي نفس الوقت الجهل بالدرجة الاساسية بأهمية هذه الشهادة وبالتالي لابد أن تكون هناك حملة توعية واسعة جدا ، وان تتكاتف جهود الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لأن منظمات المجتمع المدني هي الاكثر قدرة على الوصول الى المواطنين مباشرة وبالتالي يكون تأثيرهم أقوى . وأيضا لابد من وضع قوانين حازمة وشديدة في هذا الجانب والعمل على تفعيلها لأنه قد تكون هناك قوانين لكنها بحاجة الى ان تفعل على ارض الواقع .

وأشارت الارياني الى أن قضايا الاحداث قضايا شائكة وهناك حاجة الى اعادة نظر في ملف الاحداث بشكل عام والعمل على ايجاد عدالة الاحداث وإيجاد قوانين منظمة وعادلة تحقق للطفل الحماية التى يستحقها والعمل على تنفيذها على ارض الواقع .

وقالت أن كافة قضايا حقوق الطفل محل اهتمام المجلس الاعلى للأمومة والطفولة في المرحلة القادمة وسيتم العمل على التنفيذ لتوصيات ومخرجات الحوار الوطني الشامل والعمل على تعزيز حقوق الطفل في الدستور اليمني القادم بحيث يكون الدستور هو الاساس الذي بموجبه سيتم تعديل القوانين . كذلك قضايا حقوق الطفل الشائكة المتمثلة بعمالة الاطفال وأطفال الشوارع والأحداث وتهريب الاطفال والزواج المبكر والكثير من القضايا ستكون لها اولوية من اجل يمن جدير بالأطفال .

بيئة حامية

ودعت الارياني اعضاء لجنة صياغة الدستور الى النظر الى ان الطفولة هي الاساس وقالت نحن دائما نقول اننا اذا اردنا ان نعرف مستقبل امة ما فلننظر الى وضع اطفالها فإذا كان وضع اطفالها وحاضرهم يحصل على الاهتمام والرعاية والجدية في تناول قضاياهم فمستقبل الامة في خير وإذا كانت شريحة الاطفال تعاني من الاهمال فلا أمل في مستقبل هذه الامة .

مطالبة الجميع وخاصة القائمين على صياغة الدستور الجديد لليمن ان ينظروا الى هذه الشريحة نظرة جادة باعتبارها الشريحة الاكبر في اليمن وهي مستقبل اليمن وهي الاساس بإذن الله بحيث نستطيع ان نعمل على ايجاد بيئة حامية وان ينمو فيها الاطفال نموا سليما وصحيحا والحصول فيها على كافة حقوقهم حتى يستطيعوا ان يبنوا اليمن القادم اليمن الجديد.

مشروع لتسجيل المواليد

وتقول نفيسة الجائفي الخبيرة في مجال الطفولة والأمين العام الاسبق للمجلس الاعلى للأمومة والطفولة : اعتقد هناك مشروع كبير خاص بتسجيل المواليد وهناك مشروع من السابق متبنياه المجلس الاعلى للأمومة والطفولة ومنظمة اليونيسيف ، والآن وزارة الصحة والسكان ايضا مهتمة بشدة بموضوع شهادة الوفاة ، والآن سيربط مشروع شهادة الوفاة مع شهادة الميلاد الى جانب الوثائق الثبوتية الاخرى مثل وثيقة الزواج والطلاق وغيرها .

وأضافت بالقول: لقد تم تأهيل مصلحة السجل المدني وبناء قدراتها وقد تم عقد عدد من اللقاءات والندوات بالمشاركة مع المانحين ومع الشركاء ويتم الآن مع الاتحاد الاوروبي تأهيل بعض كوادر مصلحة السجل المدني وتسفيرهم الى القاهرة للتأهيل في هذا الموضوع وأيضا هناك تحديث وتطوير آليات الشبكة وإدخال البيانات ليتم تسجيل المواليد عن طريق شبكة الكترونية ، سيكون هناك تحمس لدى وزارة الصحة والسكان لتدريب القابلات عند حضور أي ولادة او مركز للأمومة والطفولة بان يتم تسجيل المولود ويتم ابلاغ مصلحة السجل المدني لاستكمال الاجراءات وأشارت الجائفي الى أن الخطوات في الواقع قوية وهناك حماس من الجميع وأيضا هناك دعم ومناصرة من صانعي القرار ونأمل سريعا أن نرى النتائج .

وقالت: اثناء الحوار الوطني اشتركنا كمجلس اعلى للأمومة والطفولة عندما كنت امينا عاما وأيضا اليونيسيف في عدد من الفرق واللجان وشرحنا لأعضاء الحوار اهمية ادخال متطلبات تحقيق حقوق الطفل في الدستور وفي مخرجات الحوار وفعلا تم عكسها في مخرجات الحوار التي يجب ان يلتزم بها لتحقيق تنمية دائمة ومستمرة وتأمين حقوق الطفل . واملنا كبير بان تعكس في الدستور .

قضية أساسية

من جانبها تقول منى الحارثي المديرة التنفيذية للمدرسة الديمقراطية : من القضايا الاساسية التى نحاول ان نعالجها في المدرسة الديمقراطية هي موضوع تسجيل المواليد وشهادة الميلاد وموضوع السجلات والبطائق ووثائق الزواج والطلاق وغيرها . ومن المهم جدا موضوع شهادة الميلاد لأنها من الاساسيات التى تحدث فيها خلافات كثيرة من تحديد السن . حيث يوجد لدينا الآن في المحكمة وفي السجن المركزي 13 قضية اعدام وكلها لأحداث ولكن القضاء قد قال كلمته لان هؤلاء الاطفال ليس لديهم شهادات ميلاد او بطائق شخصية تحدد سنهم والطب الشرعي في اليمن ليس بالمستوى الذي يستطيع الناس الاعتماد عليه في تحديد السن . والآن نحن نعمل على توقيف 3 احكام اعدام من هذه القضايا التى ثبت فعلا انهم كانوا احداثا عند ارتكاب الجريمة . قضيتان اصبحوا الآن في سن 27 سنة وعند ارتكابهم الجريمة كانوا احداثا .

وأضافت بالقول : من الاشياء الاخرى المهمة خلافا عن الاحداث هو انه في موضوع برلمان الاطفال كانت هناك مشاركة كبيرة لدى الأطفال لكن نتيجة تلاعب في شهادة الميلاد وعدم اصدار العمر الحقيقي جعلنا لا نقبلهم كأعضاء ومشاركين في برلمان الاطفال . بينما هم بالفعل صغار .

وقالت : نحن نعمل على مشاركة قادة المستقبل وأعضاء برلمان الاطفال بالتعاون مع اليونيسيف ورعاية الاطفال على وضع آلية وأسس وقوانين تحدد سن الطفولة وتكون من الاساسيات في الدستور الجديد .

وثيقة أساسية

ويقول حسن الوريث منسق الشبكة الإعلامية لمناصرة قضايا الطفولة في اليمن : استخراج شهادة الميلاد من الضرورة بمكان باعتبارها الوثيقة الأساسية التي تثبت هوية الشخص وتترتب عليها أمور ربما يغفلها الكثير من الناس وتظهر كلما واجهت الشخص مشاكل في حياته ولعل أهمها ما يواجه الكثير من الأطفال الأحداث الذين يقعون ضحية أحكام الإعدام وهم دون السن القانونية بسبب عدم وجود شهادة تثبت أعمارهم الحقيقية . وهناك في اليمن الكثير من القضايا المنظورة الآن أمام المحاكم يواجه فيها أطفال أحداث أحكام إعدام بسبب عدم وجود شهادة ميلاد لديهم مما يصعب الأمر على سلطات التحقيق أو المحاكم في تحديد أعمار الأطفال ولهذا فإنه يتم التعامل معهم معاملة البالغين مما يحرمهم من المزايا الواردة في قانون الأحداث ويتم الزج بهم داخل السجون المركزية مع البالغين ويحرمهم من برامج التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي الموجودة في دور الأحداث.

وأضاف الوريث بالقول : اعتقد أن الوعي بأهمية هذه الوثيقة وغيرها من الوثائق المدنية مازال دون المستوى المطلوب في اليمن وغالبية الناس يجهلون الأهمية الكبرى والحاجة التي تكتسبها هذه الوثائق في حياة الفرد والمجتمع والدولة بشكل عام ويجب على كافة وسائل الإعلام القيام بدورها في التوعية بأهمية استخراج شهادة الميلاد باعتبارها الوثيقة الأولى التي تثبت هوية الفرد وتترتب عليها كثير من الأعمال كما انها حق من حقوق الإنسان التي يجب أن يمتلكها .

وقال : يجب أن تكون هناك مواد دستورية وقانونية تلزم المواطن بضرورة استخراج وثيقة شهادة الميلاد والوثائق المدنية المختلفة كشهادات الميلاد والوفاة والطلاق وغيرها من الوقائع تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للدولة في عملية التنمية والتعليم والصحة وغيرها من المجالات وللفرد في اثبات هويته وكافة الوقائع التي يمر بها وهي فرصة هنا ان ندعو لجنة صياغة الدستور إلى استدراك أهمية وضع مواد في الدستور الجديد تلزم المواطن بضرورة الحصول على هذه الوثائق وتلزم الدولة في القيام بواجبها في هذا الجانب من خلال تسهيل الحصول عليها إما بأن تكون مجانية أو برسوم رمزية .

آثار سلبية

أما سارة عبد الله علي عزيز الرئيس السابق لبرلمان الاطفال في دورته السابقة للأعوام 2012 – 2014 فقد تحدثت وقالت: نحن في برلمان الاطفال تطرقنا الى هذا الموضوع وقابلنا رئيس الوزراء وتحدثنا معه وقلنا له عندما تضع الدولة موازنات للأطفال على أي اساس تتمحور هذه الموازنات ولا يوجد لديهم احصائيات كم عدد الاطفال وهل هناك مواليد أم لا وكم يزداد عدد المواليد الجدد وهكذا .

وأضافت بالقول : بالتأكيد عدم استخراج شهادة ميلاد للمواليد له آثار سلبية فإذا صارت هناك مثلا مشكلة للطفل الذي ليس لديه شهادة ميلاد فكيف سيتم اثبات ان الطفل ما يزال في سن الطفولة تحت سن 18 سنة ، وقد اتفقنا مع رئيس الوزراء بان تكون شهادات الميلاد مجانية لان هناك من يتطاولون ويأخذون الرشوة لقطع شهادات الميلاد اتمنى ان تفعل هذه القضية من قبل وزارة الداخلية ممثلة بمصلحة الاحوال المدنية بما يخص هذا الموضوع وعلى اولياء الامور ان لا يدفعوا الرشوة مقابل قطع شهادة الميلاد وان يبلغوا الجهات المعنية اذا ما طلب منهم ان يدفعوا مقابل ذلك . وعليهم ايضا أن لا يهملوا تسجيل الاطفال ويقطعوا لهم شهادات ميلاد وعلى المدرسين والإدارات التعليمية ووزارة التربية ان تصدر القرارات بحيث لا يقبل أي طالب إلا بموجب شهادة الميلاد .

وقالت: رسالتنا الى اعضاء لجنة صياغة الدستور أن يتعاونوا مع برلمان الاطفال ومع الطفولة من خلال تضمين الدستور الجديد نصوصا دستورية تلزم بقطع شهادات الميلاد وتحديد سن الطفولة بـ 18 سنة وكذلك سن الحدث وزواج الاطفال . ونتمنى منهم التعاون مع اطفالهم لان الدستور هو للحاضر والمستقبل . ونتمنى من واضعي الدستور ان يحددوا سنا آمنة لطفولة آمنة.

إحصائية: إقليما الجند وتهامة الأكثر كثافة سكانية وحضرموت يشغل ثلثي مساحة اليمن

■ صنعاء / شوقي العباسي:

أوضحت إحصائية سكانية حديثة حول خصائص التوزيع السكاني والمساحة حسب الأقاليم في اليمن وتقديرات السكان لعام 2015، أن إقليم حضرموت الأول من حيث المساحة بحوالي ضعف إجمالي مساحة الأقاليم الخمسة المتبقية ، والخامس في عدد السكان حيث يبلغ عدد سكان الإقليم 2،152،000 ويشكل 8.04 % من إجمالي عدد سكان الجمهورية على مساحة 359،944 كيلومتراً بنسبة 65.51 % من إجمالي مساحة الجمهورية ، وان ستة أشخاص يعيشون في كل/ كيلو مربع.

وبحسب الإحصائية التي أعدها مدير عام الإعلام السكاني في الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان الأخ مجاهد أحمد الشعب ، فان إقليم سبأ يعد الإقليم الأقل في عدد السكان البالغ عددهم 1،668،000 بفارق ينقص 2،298،000نسمة عن المتوسط العام للسكان أي بنسبة نقص قدرها 60 % من إجمالي المتوسط العام لسكان الأقاليم ،ويعد الإقليم الثاني من حيث المساحة والتي تقدر بـ66،181 كم/ مربعاً والتي تمثل 12.05 % من إجمالي مساحة اليمن .

وأشارت الإحصائية إلى أن إقليم الجند يعد الإقليم الأعلى كثافة سكانية البالغ عدد السكان فيه 5،770،000 نسمة بفارق زيادة 337 شخصا عن المتوسط العام للكثافة السكانية وحوالي ثمانية أضعاف المتوسط العام للكثافة السكانية للأقاليم الستة ، بالإضافة إلى أنه الإقليم الأقل مساحة حيث تبلغ مساحته 15،184 كم مربعا بنسبة 2.76 % من إجمالي مساحة الجمهورية، حيث تبلغ الكثافة السكانية 380 شخص في كل كم مربع، مشيرة إلى أن عدد السكان إقليم عدن يبلغ 3،026،000نسمة يعيشون على 34،827 كم مربع بنسبة 6.34 % من إجمالي مساحة اليمن ويعيش 87 شخصا في كل كم/ مربع ، في حين يبلغ عدد سكان إقليم آزال 4،962،000 نسمة في مساحة 39،506 كم مربع بنسبة 7.19 % من إجمالي مساحة الأقاليم حيث يعيش 126 شخصا في كل كم مربع .

وتشير الإحصائية إلى أن إقليم تهامة يعد الإقليم الأكثر في عددا السكان والخامس في المساحة حيث يعيش فيه 6،218،000نسمة بنسبة 23.24 % من إجمالي عدد السكان في الجمهورية ويعيشون على مساحة 33،391 كم مربع بنسبة 6.08 % من إجمالي مساحة الأقاليم، وتبلغ الكثافة السكانية في كل كم مربع 186 شخصا.

وآكدت الإحصائية أن أمانة العاصمة هي الأعلى في الكثافة السكانية البالغة 7580 لكل كم / مربع ، ويصل عدد السكان فيها 2،956،000نسمة بنسبة 11،05 % من إجمالي سكان اليمن ، يعيشون على مساحة 390 كم مربعا بنسبة 0.01 % من إجمالي مساحة الجمهورية، وتشير الإحصائية إلى أن إجمالي السكان في الأقاليم تصل إلى 23،796،000 نسمة.

وأضافت : أن المتوسط العام لعدد السكان لكل إقليم 3،966،000 نسمة ، ومن حيث العدد فان ثلاثة أقاليم أعلى من المتوسط العام وثلاثة أقاليم أقل من المتوسط العام ، بفارق كبير في عدد السكان ، حيث أن إجمالي عدد سكان الأقاليم الثلاثة الأعلى من المتوسط العام 16،951،000نسمة وتمثل 71 % من إجمالي سكان الأقاليم الستة، وإجمالي عدد سكان الأقاليم الأقل من المتوسط العام فقط 6،845،000 نسمة أي ما نسبته فقط 29 % من إجمالي سكان الأقاليم الستة ، في حين يبلغ المتوسط العام لمساحة الأقاليم 91،506 كم مربعة (كل الأقاليم تحت المتوسط العام ما عدا إقليم حضرموت ويشغل ثلثي مساحة الأقلام الستة).